نعم سيدي أعزك الله …. الفساد النائم يتهم ساكنة بأنها معدن الأسلحة لحرماننا من الزيارة الملكية بإقليم تازة عبدالحق خرباش …… مدينة تازة تندد وتستنكر وتطالب السيد الوكيل العام فتح تحقيق ورد الإعتبار سيدي أعز الله ونصرك

نعم سيدي أعزك الله …. الفساد النائم يتهم ساكنة بأنها معدن الأسلحة لحرماننا من الزيارة الملكية بإقليم تازة
عبدالحق خرباش …… مدينة تازة تندد وتستنكر وتطالب السيد الوكيل العام فتح تحقيق ورد الإعتبار
سيدي أعز الله ونصرك
من خادم الأعتاب الشريفة نيابة عن ساكنة إقليم تازة
سيدي ، عرف إقليم تازة في الفترة ما بعد الفوضى الهدامة ، تقدم ملموس في شتى أنواع الحياة ، الإقتصادية ، السياسية ، الرعاية الإجتماعية ، الإدارة ، سقط المفسدون في تسييرها بواسطة صناديق الإقتراع ، وبعد خروجهم من دائرة الميزانية والصرف ، يحركون الضراع النائم لخلق الفتنة ، للإطاحة بالإدارة المركزية ممثلة في جهاز المخابرات المشهود له عالميا ، وبتنسيق مع الضراع النائم يقحمون المدينة بأنها تحتوي على معمل الأسلحة ، كأن الأمن والدرك والمخابرات ورجالات تازة نائمون ، وبوحبة المعروف للتبوريدة جعلوه مسدس ، والتظليل هنا لتحريض باقي ساكنة المغرب على رعاياك الأوفياء وعلى رأسهم كل أجهزة الدولة بالإقليم .
كلما إقتربت زيارة سيدنا للإقليم ، إلا وسبقتها إشاعات هدامة لخلق الفتنة والخاسر الكبر إقليم تازة من التنمية .
كل غيور على إقليم تازة الذي حارب الإستعمارين الفرنسي والإسباني يستنكر بشدة ويطالب فتح تحقيق فوري في المصادر ، لأنها تهم إستقرار وأمن البلد .

للرأي العام ، لا تصدقوا ما تسمعون عن إقليم تازة ، من توتر ، إحتقان ، أسلحة … لأن الفساد وأجنحته راكموا الملايير وأقسموا بأن لا يدخل للإقليم أحد .
مقدمة عبدالحق خرباش ومقال الرد للأستاذ حمو داحين .jihatipress hakikanews.net

جهتي بريس : مصطفى الداحين

كل المعلومات التي نشرها موقع هسبريس أمس البارحة 7 مارس 2016 بخصوص مصنع الأسلحة بتازة ليست إلا فقاعة إعلامية عودنا الموقع عليها كلما تناول حدثا معينا في تازة وعليه فإن الإعلام الجهوي والمحلي للمدينة ، يستنكر وبشدة كل أنواع المغالطات الإعلامية والصحافية التي تقدم الحقائق مبتورة ،أو تنقصها الدقة في سرد خبر قادم من تازة .

أولا هناك إعلاميون في تازة كانوا على علم بتجارة بائع الأسلحة التقليدية ولم ينشروا الخبر استجابة لطلب الأجهزة الأمنية التي كانت قد وضعت المعني بالأمر تحت المراقبة ، واعتبرنا أن الإجراء الأمني أكثر فعالية من نشر الخبر ، إلا أن ما وقع عصف بالخطة الأمنية وبمجهود الإعلام التازي فأصبحنا من خلاله متهمين بكوننا نغط في سبات شتوي وهذا ما نرفضه جملة وتفصيلا .

ثانيا وهذا الذي لا تعلمه هسبريس ومصدر معلوماتها ، أن صانع الأسلحة التقليدية لم يكن بغائب عن أعين الجهات المسؤولة أو عنصرا جديدا في المدينة ، فقد سبق وتمت مداهمة بيت الأسرة منذ أزيد من عشر سنوات واعتقلت الرجل المسن صانع أسلحة القنص والتبوريدة حيث حكم عليه بالسجن ، وهو اليوم في دار البقاء منذ سنتين

مخلفا ورائه إرث الأسلحة التقليدية .

ثالثا هذه الأسلحة التي نقل موقع هسبريس خبرها المرعب كونها تصنع في مصنع بتازة ، لم يتم التدقيق في أسمائها بشكل يبقي مصداقية الخبر في تمامه ،حيث جاء في الخبر اسم مسدسات ، وهذا تضليل خطير للرأي العام ومرعب لساكنة المدينة ، ناتج عن تعامل الموقع ومصدره مع اسم الفرادى بالمرادف اللغوي المسدسات، والحقيقة أن الفردي هو" لمكحلة ديال التبوريدة " أي سلاح ناري بطلقة واحدة يتم حشوه بمادة مسحوق البارود . أو سلاح للقنص محمل بخراطيش وليس بأسلحة للذخيرة الحية المعروفة بتعدد عياراتها .

رابعا والأكثر هولا هو مصنع الأسلحة الذي علق عليه الفايسبكيون التازيون بالقول بإن الدولة بقوتها العسكرية لا تملك مصانع للأسلحة ، فبالأحرى تازة

المعزولة هناك بين جبال الريف والأطلس . فهل يمكن لعاقل إعلامي أو صحافي أن يستسيغ صحة معلومة تقول انه تم الكشف عن مصنع للأسلحة بتازة ؟ وهل ثمة معلومة يصدقها عاقل تقول بأن المغرب الأمن الذي أحبط كل محاولة إرهابية تسعى إلى زعزعة أمنه واستقراره ، لم تنتبه أجهزته المشهود لها دوليا باليقظة وحسن المراقبة والتحري إلى وجود مصنع للأسلحة بتازة ، المدينة الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها 160 ألف تقريبا ولسان ثقافتها الشعبية يقول : ريال ديال الجاوي كيبخر تازة كلها ؟

ما المقصود إذا بالصياغة الخبرية لمصنع الأسلحة بتازة ؟ فهل أحدثه اندفاع غير محسوب العواقب لتحقيق سبق إعلامي ؟ أم أن هناك قصدا آخر ؟

ونحن بصدد كتابة هذا التوضيح لتصحيح ما جاء به موقع هسبريس الذي نحترمه ونختلف معه كليا فيما نشر ، وصلتني معلومة مفادها ، أن جمعيات المجتمع

المدني بتازة بدأت تتحرك لتوقيع عرائض تندد وتستنكر وترفض ما نشرته هسبريس من مغالطات أساءت إلى تازة وتاريخها النضالي ضد المستعمر وحاضرها البطولي على الساحة الوطنية عند الشدائد. لنا عودة

نص الخطاب الذي وجهه الملك محمد السادس إلى القمة الإسلامية الاستثنائية الخامسة المنعقدة بجاكارتا حول فلسطين والقدس

الإثنين 7 مارس 2016 – 13:40

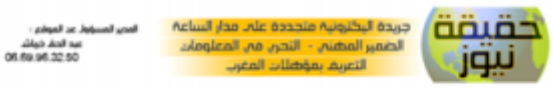

في ما يلي نص الخطاب الذي وجهه الملك محمد السادس، اليوم الإثنين 07 أكتوبر، إلى المشاركين في القمة الإسلامية الاستثنائية الخامسة المنعقدة حاليا بجاكارتا حول محور قضية فلسطين والقدس الشريف …

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.
فخامة السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا، رئيس مؤتمر القمة الاستثنائية الخامسة، فخامة السيد محمود عباس أبو مازن، رئيس دولة فلسطين، أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، حضرات السيدات والسادة، يطيب

لنا أن نخاطب هذا المؤتمر الاستثنائي الخامس للقمة الإسلامية، المخصص حصريا لقضية القدس وفلسطين، بصفتنا رئيسا للجنة القدس، التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي أنشئت للدفاع عن هذه المدينة المقدسة، صلب الصراع ومفتاحه . نود بداية أن نعرب لفخامة السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية أندونيسيا الشقيقة، عن أخلص مشاعر الشكر والتقدير، على تفضله باستضافة هذه القمة الاستثنائية، تحت شعار "الاتحاد من أجل الحل العادل والدائم". كما نريد إشادة بدعم أندونيسيا المستمر، قيادة وحكومة وشعبا، للقضية الفلسطينية العادلة. تعقد هذه القمة في ظل ظرفية دقيقة وعصيبة، إن على المستوى الإقليمي أو الدولي، حيث الانتشار المأساوي للأزمات، والارتفاع المقلق لبؤر التوتر في العالم الإسلامي، فضلا عن تنامي التهديدات الأمنية والإرهابية، وتزايد نزوعات التطرف والعنف والطائفية المقيتة، التي ترفضها شعوبنا، ويتخذها خصومنا ذريعة للنيل من قيمنا الثقافية والحضارية، أو مطية لمحاولة بغيضة لتشويه الجوهر السمح لديننا الإسلامي. كما يتزامن هذا المؤتمر مع فداحة مسؤولية سلطات الاحتلال الإسرائيلي في إهدار وتجاهل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بسبب إصرارها على إقبار حل الدولتين، وتماديها في ممارساتها العدوانية، وسياساتها الاستيطانية ومشاريعها التوسعية، ومواصلة نهج سياسات الهدم والضم، ومصادرة الأراضي والممتلكات والترحيل والعزل والحرمان من حق ولوج أماكن العبادة، في انتهاك صارخ للشرائع السماوية والمواثيق الدولية. وأمام تعاظم مسؤولية كل مكونات المنتظم الدولي، لكونه تأخر كثيرا في إيجاد التسوية العادلة للقضية الفلسطينية وفي رفع المآسي عن الشعب الفلسطيني، فإنه ينبغي ألا ننفي عن أنفسنا نصيبنا من هذه المسؤولية، إذ تخلفنا أحيانا عن الموعد، واتخذنا، أحيانا أخرى النهج الفردي، وسقطنا في الخلافات المفتعلة، وأسباب التفرقة والانقسام . من حيث عدد الاجتماعات، وكم القرارات والبيانات، والكرم في التعهدات، وتعدد، إن لم يكن تفريخ المؤسسات والصناديق، التي تعنى بالقضية الفلسطينية، فيمكن القول إننا كنا متفوقين. لكن، من حيث العمل، في إطار ما هو ممكن، فإن النتيجة لا تحتاج إلى توضيح. إننا لا نقصد هنا جلد الذات، أو إلقاء اللوم على أي كان، لأن الجميع يعلم أن الطرف الآخر هو من يرفض السلام، ويعمل على إبقاء الوضع على ما هو عليه، ليستثمره في فرض الأمر الواقع، من أجل خلق واقع جديد. لكن، أليس بإمكاننا التعامل مع هذا الواقع بطريقة أكثر حزما ونجاعة، من خلال تضافر جهودنا وتنسيقها إننا واثقون بأن النتائج لن تكون إلا إيجابية. وإذا تعذر التوصل إلى حل عادل ودائم، فإننا سنكون على الأقل، قد ساهمنا بنصيبنا في الدفع لتحقيق

هذا الهدف وفي دعم إخواننا الفلسطينيين والوقوف إلى جانبهم. فبالموازاة مع المساعدة في تجاوز الانقسام الفلسطيني الداخلي، يمكننا تقديم أشياء ملموسة لأشقائنا الفلسطينيين، تخفف من آلامهم ومعاناتهم اليومية، وتزرع الأمل في نفوسهم، دون أي تمييز بين الفلسطينيين، سواء في غزة أو في الضفة الغربية أو في القدس الشرقية. فنحن أمام واجب التضامن، بمفهومه العميق والفعلي مع هؤلاء الأشقاء. وإننا من موقعنا كرئيس للجنة القدس، حينما نصر على المزاوجة بين التحرك السياسي والمساعي الدبلوماسية، وبين العمل الميداني على الأرض، فلأننا نومن بأنه يجب تركيز الجهود أولا على تحسين المعيش اليومي للفلسطينيين، ودعم صمودهم في أرضهم، دون إغفال المساهمة في المبادرات الدولية الهادفة لإقرار سلام عادل ودائم بالمنطقة. أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، كما سبق أن أكدنا ذلك في خطابنا بمناسبة انعقاد الدورة العشرين للجنة القدس، فإن رئاسة هذه اللجنة ليست حظوة أو جاها، وإنما هي أمانة عظمى ومسؤولية كبرى أمام الله والتاريخ. إن الدفاع عن أرض فلسطين السليبة وحماية مدينة القدس الشريف من مخططات التهويد، ودعم المرابطين بها، لن يتأتى بالشعارات الجوفاء أو باستغلال هذه القضية النبيلة كوسيلة للمزايدات العقيمة. ولكن الأمر يتطلب رفع تحدي الاشتغال على الأرض الفلسطينية، ولصالح الإنسان الفلسطيني. لقد وضعت منظمة التعاون الإسلامي، بإرادة وتبصر، آلية مؤسساتية تحت إشراف لجنة القدس، ألا وهي وكالة بيت مال القدس الشريف، بهدف إنقاذ مدينة القدس الشرقية من كل ما من شأنه أن يطمس هويتها الحقيقية كرمز للتعايش والسلام، وتقديم العون للسكان الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية في المدينة المقدسة.

كما أناطت بها مهمة دعم المرابطين بها، وتمكين النسيج الجمعوي المقدسي من امتلاك القدرات والمؤهلات اللازمة للعيش الكريم في مدينتهم، والمساهمة في صيانتها، والحفاظ على المسجد الأقصى المبارك والأماكن المقدسة الأخرى، وعلى تراثها الحضاري والديني والثقافي والعمراني وكذلك التعريف بتاريخ مدينة القدس وخصوصياتها ووضعها القانوني، كما حددته قرارات الشرعية الدولية. وإذا كان المغرب يتحمل أزيد من 85 بالمائة من الميزانية التي تسمح لهذه الوكالة بالاستمرارية في الوجود، ومواصلة إنجاز مجموعة من المشاريع الملموسة، فليس لأنها مغربية، بل لأن المغرب ملتزم وسيظل ملتزما بالعمل الميداني لصالح المقدسيين والفلسطينيين. فالباب مفتوح لكل من يرغب في الاستفادة من الخبرة الميدانية الغنية لهذه الوكالة، وقاعدة البيانات التي جمعتها والاحتياجات التي رصدتها

والمصداقية الكبيرة التي تتمتع بها في أوساط المقدسيين وغيرهم. فهي ملك للجميع، ومن منطلق المسؤولية الجماعية أن ندعمها ونسخرها لخدمة القدس والمقدسيين وسائر المسلمين، التواقة أفئدتهم لأولى القبلتين وثالث الحرمين. أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي، إننا نتطلع لأن تشكل هذه القمة الاستثنائية بداية عملية للأخذ بزمام المبادرة، ليس فقط لتأكيد الرغبة الصادقة في إقامة السلام، بل أيضا لترجمة عزمنا الراسخ للخروج من نفق الانتظارية. ومن هذا المنطلق، فإننا نرحب وندعم كل المبادرات الجادة الهادفة إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين على حدود 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية التي تبنتها منظمتنا. وإذ نرحب بحضور ممثلي الرباعية الدولية في اجتماعنا هذا وبما يحمله من دلالة، لا يسعنا إلا أن نؤكد دعمنا القوي لدعوة فخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي. كما نجدد دعمنا للجهود الحثيثة التي ما فتئت تقوم بها الجمهورية الفرنسية، المحتضنة لهذه المبادرة، وكل الدول الصديقة الأخرى، من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات وفق جدول زمني واضح وطبقا لمرجعية قرارات الشرعية الدولية، باعتبارها السبيل لإيجاد تسوية عادلة وشاملة لهذا النزاع على أساس حل الدولتين. وفقنا الله وهدانا إلى سبيل الرشاد. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.“

المصدر : مدي1تيفي.كوم و ومع

---

taza بلاغ صحفي حول المجهودات المبذولة للحد من آثار موجة البرد والتساقطات الثلجية

hakikanews.net

= بلاغ صحفي =

على إثر التساقطات الثلجية الكثيفة التي عرفتها بعض الجماعات التابعة لإقليم تازة وخاصة جماعات بويبلان، مغراوة، تازارين وباب بودر، وفي إطار المجهودات المبذولة للحد من آثار موجة البرد والتساقطات الثلجية، قامت السلطة الإقليمية وبتنسيق مع مصالح المديرية الإقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك والسلطات المحلية ومختلف المصالح المعنية بالتدخل على الفور لمباشرة عمليات إزاحة الثلوج وفتح الطرق المصنفة أولا، تلتها مباشرة بعد ذلك عمليات تدخل أخرى مماثلة همت الطرق غير المعبدة والمسالك المتفرعة عن الطرق المصنفة في اتجاه مختلف الدواوير التابعة لهذه الجماعات، وذلك من خلال تعبئة جميع الموارد البشرية واللوجستيكية المتوفرة على مستوى الإقليم بما فيها الوسائل اللوجستيكية التابعة للجماعات الترابية، وهذه الإجراءات لا زالت متواصلة على قدم وساق لحد الساعة.

وبالرغم من كون الساكنة المحلية تتخذ جميع الاحتياطات اللازمة مسبقا لتوفير المواد الغذائية والأغطية ووسائل التدفئة والعلف للماشية…إلخ، فإن السلطة الإقليمية لا تتردد في تنظيم مجموعة من القوافل الطبية تروم القيام بفحوصات طبية وتقديم المساعدات لفائدة الساكنة المعنية تتمثل في توزيع الأدوية والمواد الغذائية والأغطية والألبسة وكذا الإطلاع عن قرب على تزويد السوق بالمواد الأساسية الضرورية.

وفي نفس السياق، تم خلال يوم 2 مارس 2016 بعد الزوال وبتدخل من السلطة الإقليمية نقل أحد المرضى في حالة حرجة بدوار تيوزاريط بجماعة بويبلان بواسطة مروحية تابعة لوزارة الصحة، إلى المستشفى الإقليمي ابن باجة بتازة لتلقي العلاجات الضرورية.